المعطيات الجيوبوليتيكية للتطرف في العراق

The geopolitical data of extremism in Iraq

م.د شهد علي جعفر
Dr. Shahad Ali Jafar
م.د مجيب رزوقي فريح
مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية / الجامعة المستنصرية
Dr. Mujib Razouki Farih
Al-Mustansiriyah Center for Arab and International Studies
Mustansiriyah University
shahadali@uomustansiriyah.edu.iq
mujebfreah@uomustansiriyah.edu.iq

الملخص :

في ظل تلك المتغيرات الجيوسياسية التي تحصل في المنطقة والتنافس الجيوبوليتيكي بين اقطاب عدة منافسة للهيمنة الاميركية في المنطقة والعالم ، بات الامساك بزمام موارد النفط والغاز الطبيعي وانابيبه وممراته معياراً اساسياً من معايير القوة الجيوسياسية فهذه التحولات لم تاتي الا في سياق التبادل في مقومات القوة الاقتصادية والهيمنة العسكرية التي ترتكز على حجر اساس وهو الطاقة بشكل عام.

وفي ظل التجاذبات تمثل منطقة الشرق الاوسط حلبة الصراع الاكثر ضراوة في آليات التشابك بين مراكز القوة العالمية ، ومن المتوقع ان يزداد التجاذب في هذه المنطقة من العالم وان تتصاعد وتتكاثر فيها الازمات امام تحولها الى مسرح للصراع الجيوبوليتيكي من اجل السيطرة على مصادر الطاقة وطرق امدادها.

وسيشكل لسنوات القادمة مسرحاً للصراع والتجاذب الجيوسياسي العالمي وستبقى دول المنطقة تدور في حلقة من العنف والاهتزازات ، ولا سيما تلك التي تحتوي امكانيات الى من الطاقة وخاصة العراق الذي يقع في قلب قوس الازمات لما يشكله من مصلحة حيوية للقوى العالمية والاقليمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الامريكية التي عملت باستراتيجيات متعددة على احكام سيطرتها في الشرق الاوسط وابعاد منافسيها الاقليميين والدوليين عن مناطق نفوذها ولا سيما في العراق والخليج العربي. ومما زاد من تعقيدات المشهد الامني من خلال تاثيره المباشر بقضايا اقليمية ودولية بسبب الوضع الاقليمي للعراق خاصة مع بروز نسق اقليمي متعدد القوى على الرغم من انه في طور التشكيل التي تنذر بحالة من الانتقال الى واقع جيوسياسي جديد قد يكون من خلاله ولادة قوة جديدة داخل المنطقة تغير من نمط التفاعل ووضع القوى التقليدية داخله وهذا ما يجعلنا نشهد جغرافيا جديدة تغير ما هو قائم الى ما يمكن ان ينبغي في ضوء ما

تفرضه المصالح الدولية والاقليمية وبلا شك ان هذا النسق الاقليمي سيؤثر الى حد كبير في مستقبل الدولة العراقية.

الكلمات المفتاحية : الجيوبولوتيك ، الامن الوطني ، المعطيات ، الجيوسياسية ، الاستراتيجية ، التطرف.

Abstract:

In light of these geopolitical changes taking place in the region and the geopolitical competition between several poles competing for American hegemony in the region and the world, seizing control of oil and natural gas resources, their pipelines and corridors has become a basic criterion of geopolitical power. These transformations only came in the context of exchange in the elements of economic power and military dominance. Which is based on a cornerstone, which is energy in general.

In light of the tensions, and the Middle East region represents the arena of the most fierce conflict in the mechanisms of interconnection between the centers of global power, it is expected that the tension in this region of the world will increase and that crises will escalate and multiply in it as it turns into a theater of geopolitical conflict for control of energy sources and ways of supplying them.

For years to come, it will constitute a theater of conflict and global geopolitical tension, and the countries of the region will continue to revolve in a cycle of violence and oscillations, especially those that contain energy potential, especially Iraq, which is located at the heart of the arc of crises because of the vital interest it constitutes for global and regional powers, most notably the United States of America, which has worked With multiple strategies to tighten its control in the Middle East and remove its regional and international competitors from its areas of influence, especially in Iraq and the Arabian Gulf.

What has increased the complexity of the security scene is its direct impact on regional and international issues due to the regional situation of

Iraq, especially with the emergence of a multi-power regional format Although it is in the process of formation, which portends a state of transition to a new geopolitical reality, through which there may be the birth of a new power within the region that changes the pattern of interaction and the position of traditional powers within it, and this is what makes us witness a new geography that changes what exists into what can and should be in light of What international and regional interests impose. There is no doubt that this regional pattern will greatly affect the future of the Iraqi state.

Keywords: Geopolitics, national security, data, geopolitics, strategy, extremism.

- **مشكلة البحث:**

تتمثل مشكلة البحث الاساسية بالسوال المركزي (ما الاهمية الجيوبولتيكية للتطرف للعراق؟) .

- **فرضية البحث :**

الاهمية الجيوبولتيكية للتطرف في العراق تاتي من وجود علاقة بين المتغيرات الاستراتيجية ذات التاثير في الوضع العراقي الامني ، السياسي، الاقتصادي ، والاجتماعي.

- **اهمية البحث:**

1- معرفة المقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية وأثرها الجيبولتيكية للتطرف في العراق.

2- دراسة الابعاد واستراتيجيات توظيف الفرص ومواجهة التحديات الجيوبولتيكية للتطرف .

3- تحليل التحديات الاستراتيجية للامن الوطني العراقي الداخلية والخارجية.

المقدمة The introduction :

ان وجود علاقة بين المتغيرات الاستراتيجية ذات التاثير في الوضع العراقي (امنية ، سياسية، اقتصادية ، اجتماعية) وبين الاستجابة مع تلك التحديات التي افرزتها تلك المتغيرات وتحولها الى فرص تفاعلية مؤثرة في الوضع العراقي على المستوى الاستراتيجي تنتج فرصة يمكن ان توظفها في تعزيز الامن الوطني العراقي فعلى العراق ان يسعى بمختلف السبل لبناء استراتيجية شاملة لها قدرة على الاستجابة السريعة والمرنة للتحديات والتهديدات المستقبلية لضمان تحقيق متطلبات أمنه استقراره في تعامل الكفوء مع المتغيرات الداخلية والدولية والاقليمية في ظل التحولات الجيوسياسية والاقتصادية التي تشهدها المنطقة والعالم. أن العراق يمتلك ادوات

التمكين الجيوبولتكية التي ينبغي تفعيلها لدعم قوة الدولة في محيطها الاقليمي ابرزها الموقع الجغرافي واهميته بوصفه احد ابرز المواقع الاستراتيجية المهمة والمكمل في تاثيره لموقع دول الجوار كل هذا وغيره من العوامل مما يؤثر في موازنة بين دائرة المجال الاسيوي الجديد بقطبيه (تركيا وايران) ودول الوطن العربي، حيث يفرض واقع الجوار الجغرافي والقرب الجغرافي لتلك الدول نمطا من العلاقات الاعتماد المتبادل بينها وبين العراق خاصة اذا ما تم انشاء مشروع طريق الحرير الصيني الذي يمثل قاعدة اساسية في نقل المواصلات والتبادل التجاري حيث يربط الدول بشبكة كبيرة من خطوط السكك الحديدية التي تمتد من الصين وحتى الخليج العربي مرورا بالعراق الدولة الاهم في طريق الحرير ومنه الى تركيا واوروبا.

المبحث الاول : مقومات الجغرافية الطبيعية والبشرية وأثرها الجيبولتيكية للتطرف

Natural and human geographical components and their geopolitical impact of extremism

المطلب الاول : المقومات الطبيعية :Natural ingredients

- **موقع العراق الجغرافي :**

ان اهم العناصر الطبيعية المؤثرة في تحديد اهمية الدولة على الخريطة الجيوبوليتيكية الاستراتيجية يكون الموقع الجغرافي ،لانه يؤدي دوراً مهماً في تحديد وزنها السياسي على المسرح الدولي والاقليمي اذا ما وفر لها المرونة التامة في عملية بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية واستقرارها الداخلي وكذلك في تحديد علاقاتها الدولية وامنها الوطني. [1]

وعند دراسة الموقع الجغرافي للدولة ينبغي معرفة موقعها الفلكي بالنسبة لدوائر العرض وخطوط الطول وذلك لتاثيرها في الخصائص المناخية وانعكاساتها على مجمل جغرافية الدولة ، وبالذات النشاطات الاقتصادية والوضع السياسي ووزن الدولة وقوتها ضمن محيطها الاقليمي، لاحظ الخارطة (1).

فتنوع المناخي يمكن ان يوظف جيوبولتيكيا بناء الوزن السياسي لاي دولة ويعطي فرصة في التكامل البيئي بين اجزاءه، اذ يقع العراق فلكياً في الجزء الجنوبي الغربي من قارة آسيا شرق البحر المتوسط ما بين دائرتي عرض (59-29° و 20-37°) شمالاً وخطي طول (14-38° و 45-48°) شرقاً.[2]

---

[1] فكرة نامق عبد الفتاح ، السياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953-1957) ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، 1987، ص 29.

([2]) خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة جامعة بغداد، 1979 ، ص3.

خريطة (1) موقع العراق الجغرافي

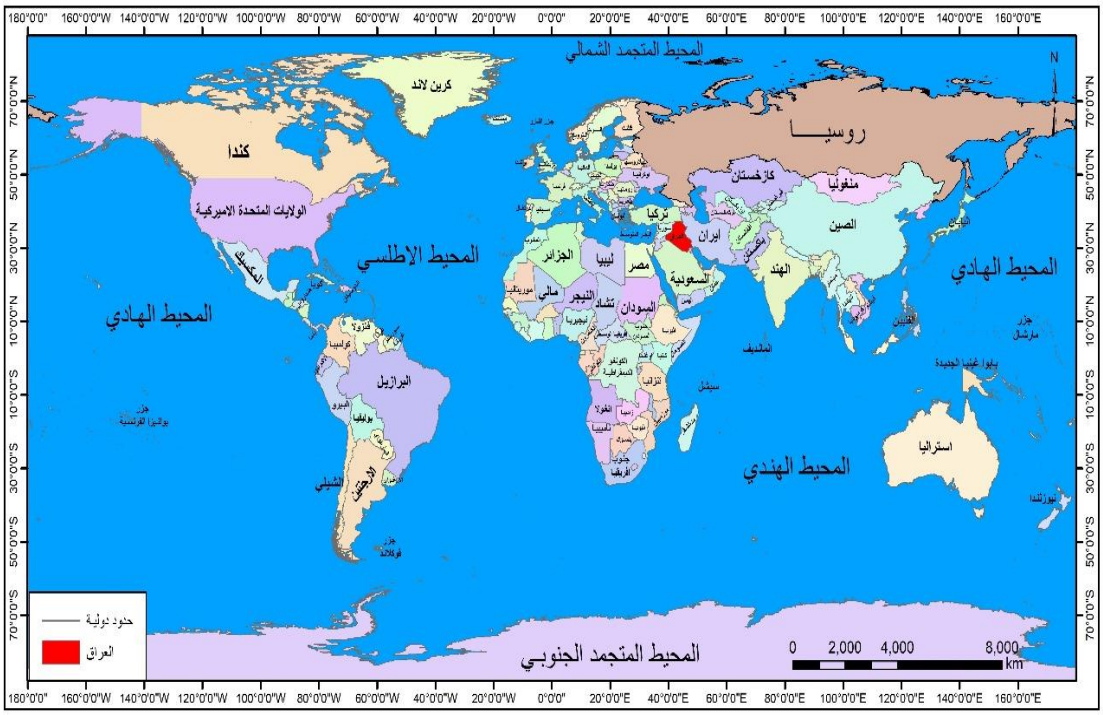

م: اعتماداً على خارطة العالم السياسية ، وباستخدام برامجيات arcgis10.4.

ان هذا الامتداد لدوائر العرض انعكس على طبيعة المناخ حيث تعددت الاقاليم المناخية في العراق من اقليم المناخ الصحراوي في الوسط والجنوب واقليم المناخ شبه الجاف في المنطقة المتموجة واقليم مناخ البحر المتوسط في اقصى الاجزاء الشمالية والشمالية الشرقية، مما اثر سلباً على كمية التساقط المطري وانعكس ذلك على النشاط الدولة الاقتصادي و الزراعي، مما يجعله يعتمد في تامين متطلباته المائية وبشكل الرئيسي على نهري الدجلة والفرات القادمين من تركيا وسوريا ما يشكل نقطة ضعف جيوبولتيكية بالنسبة للعراق .

اذ يودي الى محاولة لأستخدام نهري الدجلة والفرات كورقة ضاغطة لزعزعة أمن الدولة سواء كان من الدول المجاورة او من قبل المجاميع الارهابية المتطرفة في داخل الدولة واستغلالها لزعزعة الامن والاستقرار في العراق عند احتلالها ، اذ تم استخدم استراتيجيات مباشرة في بعض السدود مثل قطع الطاقة الكهربائية عن المدن الخارجة عن سيطرته والمسيطر عليها ، وعلى وجه الخصوص سد الموصل الذي يساهم ب 75% من توليد الكهرباء ، وايضا اغراق البعض الاخر للحد من عمليات التقدم لتحرير هذه المدن كما حدث في الانبار والفلوجة والرمادي عند سيطرة مجاميع داعش الارهابية 2014، وقطع المياه عن السكان والمزارع من خلال الحد من تدفق المياه نحو المناطق الجنوبية في العراق بما كان يهدد الامن الغذائي ، فعندما اغلق سد النعيمية في الفلوجة دمرت الفيضانات 100 كم ^{2} ، اي حوالي 77 ميلا مربعا من الحقول

الزراعية والقرى، وفي عام 2015 اغلق سد الرمادي في محافظة الانبار اذ تقلص تدفق المياه الى الاهوار العراقية مما اجبر السكان على ترك اراضيهم، فضلا عن استراتيجية تسميم المياه . (1)

اما بالنسبة لموقع العراق الجيوبولتكي من المسطحات المائية فانه موقع شبه مغلق ، لاحظ الجدول (1) ، وبذلك يجب على العراق البحث عن بدائل اخرى في حال تعرض الممر البحري في الخليج العربي الى الخطر من قبل الموانئ الكويتية ، اذ لابد للعراق من تامين إمكانية استخدام سواحل البحر المتوسط والاحمر لتصدير النفط من خلال شبكة الانابيب الممتدة باتجاه كل من تركيا وسوريا والاردن والسعودية، الا ان العراق لا يستخدم في الاونة الاخيرة سوى انابيب النفط عبر تركيا والتي تشهد هي الاخرى توقف بين الحين والاخر بسبب العمليات الارهابية التي تتعرض لها انابيب نقل النفط ، او حتى السيطرة عليها في بعض الاحيان من قبل الجماعات الارهابية كما حصل سابقا اثناء اجتياح تنظيم داعش الارهابي الاجزاء الشمالية الغربية من العراق خلال سنوات(2014 – 2017) ، ومن المسائل المهمة التي ينبغي التاكيد عليها في اطار تحليل اهمية الموقع البحري للعراق ان الاطلالة البحرية علي الخليج العربي تواجه عدة تحديات امنية جيوبولتيكية ياتي في مقدمتها الصراع المسلح الذي يدور في شمال اليمن بين الحوثيين والتحالف الخليجي والتهديد الايراني بين الحين والاخر بغلق مضيق هرمز، اما التحدي جيوبولتكي الاخر فيتمثل بقيام الكويت بانشاء ميناء مبارك الكبير والذي من المحتمل جدا سيؤدي الى خلق الملاحة العراقية ويؤثر بشكل كبير على اتصال العراق بالعالم الخارجي. (2)

(1) شهد علي جعفر ، الابعاد الامنية للسدود المائية في العراق ، بحث منشور لعدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية : الجغرافية والبيئة ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 5، 2023، ص 84 .

ينظر الرابط الاتي:

https://uomustansiriyah.edu.iq/media/attachments/98/98_2023_05_08!01_14_34_PM.pdf

(2) ينظر الرابط الاتي: http://www.alalam.ir/site

الجدول (1) الحدود البحرية والبرية للعراق

منطقة الحدود	طول الحدود (كم)	(%) من مجموع الحدود البرية	(%) من مجموع الحدود العراقية
العراقية – التركية	٣٧٧	١٠,٩	١٠,٩
العراقية– الايرانية	١٣٠٠	٣٧,٦	٣٦,٩
العراقية – الكويتية	١٩٥	٥,٦	٥,٥
العراقية – السعودية	٨١٢	٢٣,٥	٢٣,١
العراقية – الاردنية	١٧٨	٥,١	٥
العراقية – السورية	٦٠٠	١٧,٣	١٧,١
مجموع الحدود البرية	٣٤٦٢	%١٠٠	٩٨,٢
مجموع الحدود البحرية	٦٥	–	١,٨
أجمالي حدود العراقية	٣٥٢٧	–	%١٠٠

م: جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية (2011-2012).

اما الموقع البري بالنسبة للدول الجوار واثره الجيوبولتكي فانه له أهمية حيوية ومباشرة في وضع الدولة واستقرارها السياسي اذ يركز على طبيعة العلاقات السائدة بين الدول المجاورة خاصة عندما تحاط الدولة بدول جوار مختلفة من النواحي الايديولوجية والفكرية السياسية [1]، فان موقع الدول المجاورة هو احد المواقع الثلاثة المؤثرة في العلاقات السياسية لارتباطه بالحدود ومشاكلها وبامكانيات الدفاع والهجوم وبحالة الاقتصادية . [2]

اذ تحيط بالعراق دول تختلف من ناحية النظام السياسي وكذلك من حيث الانتماءات القومية والمذهبية والتوجه والايديولوجي، وهو ماكان له تأثير الجيوبولتيكي سلبي على استقرار الدولة العراقية ، لاحظ الجدول (1) يبلغ مجموع اطوال تلك الحدود (3462 كم) [3] ، اذ تحيط به ستة دول ونظرا للتباين القوى وتوجه بين العراق وتلك الدول خصوصاً عندما دخلت الدول الجوار ضمن محاور الجيوبوليتيكية المتنافسة وذات توجهات ايدلوجية متناحرة ومتطرفة كل منها يسعى

(1) عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية، دار الحرية ، بغداد، 1977، ص293.

-Alexander ,Lewis, World political patterns ,second edition ,Rand Manly.

(2)Alexander ,Lewis, World political patterns ,second edition .,Rand Manly Co. Chicago, London, 1963, p39.

(3) جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية (2011-2012).

لجعل العراق ساحة للصراع وبسط النفوذ حتى وصل الحال الى توظيف الورقة الطائفية واغراق العراق في مستنقع الارهاب والفوضى السياسية والادارية وتدمير البنى التحتية ونهب الثروات وتدمير كافة المقومات الاقتصاد العراقي ونشر التطرف.

المطلب الثاني: المقومات البشرية :

تعد المقومات البشرية من العوامل المؤثرة في الدولة فمعظم المشكلات السياسية التي يعاني منها العالم تعود الى الجانب البشري اساساً وبدون هذا العامل لا تحقق فعالية العوامل الأخرى، ان العنصر البشري وما يتعلق به من أنشطة اقتصادية واجتماعية لها اثر بالغ على اتخاذ القرارات السياسية وبالتالي على قوة الدولة ومكانتها الدولية، لذا تكون الدراسة البشرية هي دراسة العناصر السكانية التي تؤثر على القرارات والاحداث السياسية، وكذلك الحال بالنسبة للظواهر الجغرافية الاقتصادية، فالسكان في أي دولة هم المنتجون والمستهلكون وهم صانعو القرار السياسي [1] لذا سنتناول في هذا المطلب كل من المقومات السكانية والمقومات الاقتصادية.

1- المقومات السكانية

تعد المقومات السكانية ذات تاثير مهم في قوة الدولة وضعفها فهو سلاح ذو حدين، ينبغي على الدولة توظيف هذا العامل في زيادة قوتها، يمكن دراسة المقومات السكانية من عدة جوانب وهي:

أ- حجم السكان ونموهم:

يعتبر حجم السكان ونموهم واحداً من اهم الخصائص الديموغرافية المؤثرة في قوة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية، نظراً للعلاقة الوثيقة بين عدد السكان من جهة وبين الناتج القومي للدولة وقوتها العسكرية من جهة أخرى، ويعرف نمو السكان بانه التغيير الحاصل في حجم السكان سواء بالزيادة او النقصان، وهذا التغيير هو حصيلة لثلاث متغيرات رئيسة هي المواليد والوفيات والهجرة الصافية، ولا يتقرر نمو السكان بمتغير واحد منها بل بجميعها وبدرجات متفاوتة[2].

اما النمو السكاني له أهمية خاصة في دراسة القوة السكانية والفعالية السياسية للسكان من حيث تأثيرهم في قوة الدولة او اضعافها فأزدياد اعداد السكان او تناقصهم يؤثر في مجمل الوضع السكاني واتجاهاته المستقبلية، والنمو السكاني يسهم في تحديد درجة التغير في حجم

([1]) سوسن صبيح حمدان، المتغير السكاني واثره في قوة الدولة (العراق انموذجاً)، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 29، ص 413، 2023.

([2]) جواد صالح مهدي النعماني، تقييم جغرافية لاستراتيجية الامن القومي العراقي للعام 2007 – 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء، ص90، 2015.

السكان في الدولة في مدة زمنية معينة، ويحسب باستخدام معادلة النمو السكاني، والذي يقصد به ذلك المعدل السنوي الذي يزيد به السكان او ينقصون في دولة ما، حصيلة للزيادة الطبيعية او صافي الهجرة[1]،.

ويبين الجدول (2) حجم سكان العراق ومعدل نموهم للمدة (1989 – 2023)، ومن خلاله نلاحظ ان عدد سكان العراق في تزايد مستمر، اذ بلغ عدد سكان العراق في عام 1989 (17428000) مليون/نسمة، فيما بلغت تقديرات سكان العراق للعام 2015 (35213000) مليون/ نسمة وبمعدل نمو سنوي بلغ (2.16%)، فيما بلغ عدد سكان العراق في العام 2023 بـ (43324000) مليون/نسمة، وبمعدل نمو سنوي (2.57).

جدول (2) سكان العراق ومعدل نموهم للمدة (1989 – 2023)

السنة	مجموع السكان (مليون نسمة)	معدل النمو (%)
1989	17428000	-
1997	22046000	2.98
2007	29682000	3.02
2015	35213000	2.16
2020	40150000	2.66
2023	43324000	2.57

المصدر: وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية (2022–2023).

ان الأرقام الواردة في الجدول (2) ، والشكل (1) تشير الى زيادة مستمرة في اعداد سكان العراق على الرغم من انخفاض معدل النمو بوتيرة بطيئة ما بعد عام 2007، وهذه الزيادة تمثل مصدر قوة للدولة اذا ما تم احتواء هذا العدد المتزايد من السكان عن طريق خلق نوع من التوازن ما بين اعداد السكان وموارد الدولة عن طرق توفير فرص العمل والقضاء على البطالة، وبالتاكيد هذا لا يتم عن طريق زيادة الوظائف الحكومية التي ستشكل عبئ ثقيل على موازنة الدولة العامة التي تكون ريعية اذ ان موردها يكون من بيع النفط الخام بنسبة تزيد عن 90% مع اهمال واضح للقطاع الخاص، هذه الحقيقة تقودنا الى مسار جديد في حال عدم قدرة الدولة على احتواء هذه الزيادة في اعداد السكان التي تؤدي الى توافر مزيد من الشباب مع انعدام توفير فرص اقتصادية وتعليمية لهؤلاء الشباب قد يكونون عرضة للتجنيد في الجماعات المتطرفة.

ولابد من الإشارة ان تركيبة المجتمع العراقي هي مزج مختلط لمكونات مختلفة من العرب (السنة والشيعة) والكرد والصابئة المندائيين والايزيديين، هذا الخليط هو مصدر قوة للدولة اذا ما

(1) مروة سامي جودة، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى، ص81، 2018.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

اشيعت روح المحبة والتسامح ما بين أطياف الشعب العراقي، والقضاء على كل من تسول له نفسه لبث روح التفرقة وإشاعة العنصرية والطائفية والمذهبية والعرقية.

الشكل (1) سكان العراق ومعدل نموهم للمدة (1989 – 2023)

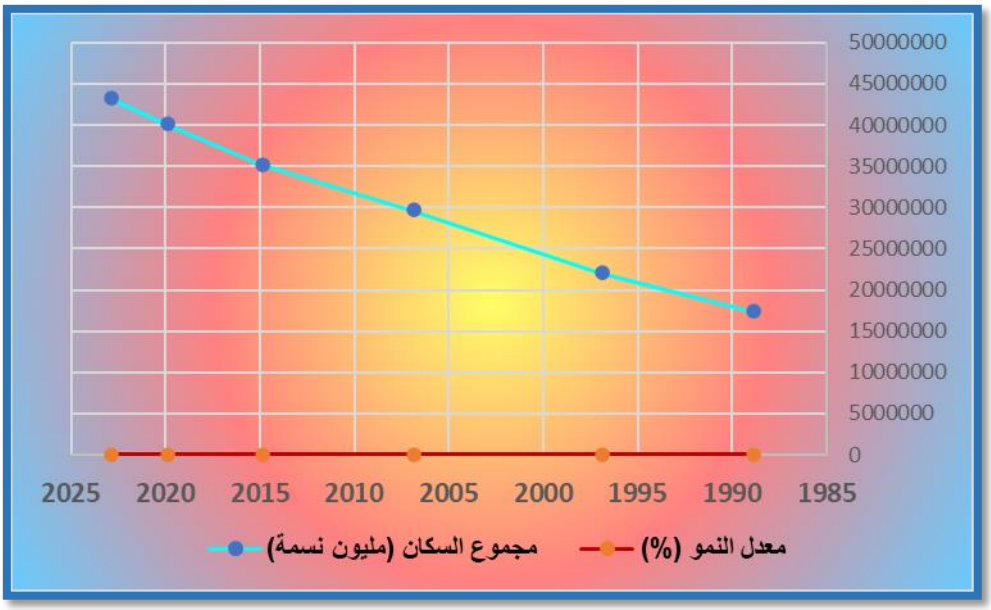

م:من عمل الباحث بالاعتماد على الجدول (2) وبرنامج Excel 16

2- المقومات الاقتصادية :

تعد المقومات الاقتصادية ذات أهمية كبيرة في بناء الدولة اذا ما تم استغلالها بالشكل الصحيح، الا ان الكثير من الدول تعاني من ضعف المقومات الاقتصادية ومنها العراق على الرغم من ان الله سبحانه وتعالى اغناه بالعديد من الموارد الطبيعية على رأسها النفط الخام وتربة خصبة زراعية ونهري دجلة والفرات.

ويعاني الاقتصاد العراقي من عدة مشاكل يمكن ايجازها كالاتي: [1]

أ- الإيرادات النفطية تمثل المصدر الوحيد لتمويل عملية التنمية في العراق، مما اضعف من اثر أهمية مصادر التمويل الأخرى وخاصة الضرائب.

ب- الاختلافات الهيكلية للاقتصاد العراقي وقد تمثلت بتراجع كبير في معدلات الإنتاج المحلي والدخل القومي وتدني إنتاجية القطاعات ناهيك عن تدمير المرافق العامة والبنى التحتية وتزايد النفقات التشغيلية مما ساهمت في زيادة معدلات البطالة والتضخم وتراجع أسعار صرف الدينار العراقي بالنسبة للعملات الأجنبية.

ج- عدم الوضوح في السياسة الاقتصادية والسياسات المرتبطة بها كالمالية والنقدية والتجارية.

(1) حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، ص87، 2016.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

د- تكرار حالات العجز في الميزانية العامة يقابله ذلك تزايد في الإيرادات العامة، والشيئ نفسه يقال عن تزايد النفقات العامة وهذا يعود بطبيعته الى الهيمنة الواضحة للقطاع النفطي وموارده في تمويل الموازنة.

الأعباء المالية للمديونية والتعويضات فقد تراكمت على العراق استحقاقات مالية ملزمة الدفع حددت من قبل صندوق النقد الدولي ونادي باريس ما بين (120 – 129) مليار دولار يصعب تسديدها في الامدين القصير والمتوسط.

هـ – يعاني الاقتصاد العراقي من مشكلة التضخم وبشكل مستمر وهو انعكاس لعوامل داخلية وخارجية.

مما تقدم هذه المشاكل أدت الى إخفاقات برامج التنمية وانتشار الفقر وارتفاع البطالة والتفكك الاسري، واللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع الغير عادل للثروات تؤدي الى نمو التطرف والإرهاب داخل المجتمع العراقي.

يعد الاقتصاد وما يحمله من تغيرات مؤثره في المجتمعات من الأسباب والدوافع المحركة لموجات التطرف ، ومن هذا المنطق يتوقع احد المفكرين "وليام نوك" ان يكون العنف والإرهاب رد الفعل المقابل للمتغيرات الاقتصادية تعبيرا عن سخط المجتمعات الفقيرة، ويتوقع ان يستغل الإرهابيون التقدم العظيم والتقني في تحويل الأموال والأفكار والتعميمات بين مواقعهم[1].

المبحث الثاني : ابعاد واستراتيجيات توظيف الفرص ومواجهة التحديات

Strategies for utilizing opportunities and facing challenges

تحتل قمة هرم الاولويات الاستراتيجية لاي بلد سواء كان متقدما ام ناميا قضية مركزية يجسد بالامن الوطني ومن هنا تهتم الدول بصياغة استراتيجيات للأمن الوطني تتحدد فيها مصالحها الحيوية التي على ضوئها ترسم الاهداف وتحدد الوسائل لحماية أمنها ضد التطرف ، واذا كانت صياغة استراتيجية للأمن الوطني بهذه الاهمية ، فأن العراق بأمس الحاجة الى هكذا استراتيجية لاسيما في ظل الاحداث السياسية في المحيطين الاقليمي والدولي التي تلقي بظلالها الى العراق بحكم حيوية الموقع الجغرافي الذي يتميز به مضافا الى عوامل اخرى اقتصادية وسياسية وامنية لاسيما صراع الاستراتيجيات الدولية وتقاطع مصالحها في منطقة هي الاغنى في مصادر الطاقة عالميا وفي ذات الوقت تعج بالتنوع القومي والديني والمذهبي.

وقبل الدخول في بحث تحديات الامن الوطني العراقي لابد من الوقوف على نقطة أساسية في هذا البحث وهي ان تحديات (التهديدات) الامن الوطني العراقي غير محصورة ببعدها الامني

([1]) احمد عبد الكريم ، سيكولوجية الإرهاب الدافع والمواجهة ، الطبعة الاولى ، القاهرة، دار الإبداع للصحافة والنشر والتوزيع، ص7، 2009.

– العسكري الحقائق الجيوبوليتيكية اضافت ابعادا معقدة ومتداخلة لبيئة التهديدات التي ينبغي التعامل معها في ان واحد ، من الخطأ تجزئة عناصرها والتعامل معها بمعزل عن بعضها البعض نظرا لتشابكها . وهذا يعني حتمية ربط الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالبعد (الامني) بسبب ترابط التحديات الناجمة من هذه الابعاد مع بعضها البعض لذا يجب ان تؤخذ كلها كحزمة واحدة وليس بصورة انتقائية

الا ان الخصوصية الجيوسياسية التي يجسدها الوضع الاقليمي للعراق يحتم على صانع القرار السياسي في العراق ان يولي الامن الوطني لاسيما في الجانب الامني نوع من الاستثنائية نظرا لتاثره باللاوضاع المحيطة ومن هنا فأن صياغة استراتيجية شاملة او (فرعية) للامن الوطني العراقي لمواجهة التحديات تحتاج الى تحليل البيئتين الداخلية والخارجية لمعرفة نقاط القوة والضعف في بيئة العراق الداخلية وتحليل الفرص والتهديدات الواقعة في المحيطين الاقليمي والدولي ، لتمكين الدولة العراقية من الاستفادة من نقاط القوة والفرص المتاحة، والتصدي لنقاط الضعف والتهديدات المحتملة. وفي ضوء ما تقدم سوف يتم في دراسة التحديات التي تواجه الامن الوطني العراقي والاستراتيجيات اللازمة لمواجهة تحديات الامن الوطني العراقي لمحاربة التطرف . [1]

- **اولاً: ابعاد الامن الوطني العراقي:**

Dimensions of Iraqi national security

يتكون الامن الوطني العراقي على اي مستوى كان من عدة ابعاد اساسية تختلف قوة كل منها باختلاف خصائص الدولة ، الا انها ترتبط بعضها بالبعض الاخر لتشكل بمجموعها منظومة الامن الوطني:

1– البعد الجيوبوليتكي: تمثل هذا البعد بكيفية توظيف الحقائق الجغرافية للدولة في سياستها الخارجية , من خلال دراسة نقاط الضعف والقوة التي تشتمل عليها الحقائق الجغرافية للدولة , ووضع الاستراتيجيات الملائمة التي تساعد على اتخاذ القرار المناسب في علاقات الدولة الخارجية بالاستناد الى مقوماتها الجغرافية، واستشراف الوضع الجيوبولتيكي للدولة من خلال تحديد نقاط التصادم او اللاتقاء مع المحيط الدولي زمانياً ومكانياً وبما يساعد على الاعداد المسبق لكل السيناريوهات المتحملة للحصول على افضل النتائج التي تحقق الامن الوطني للدولة أذ يتم في هذا البعد دراسة كافة مقومات قوة الدولة الطبيعية والبشرية من منظور

(1) عباس حمزة الشمري، الابعاد الجيوبوليتيكية للتداخل الاثني بين العراق ودول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية واثرها في الامن الوطني العراقي ، الطبعة الاولى ، موسسة دار الصادق الثقافية ، بغداد ، 2022 ، ص 350.

جيوبوليتيكي في ضوء الحقائق الجيوبوليتيكية لدول الجوار ومدى تشابك وتداخل عوامل التقارب او التصادم وتأثيرها على وضعية الدولة تأثيراً وتأثراً. [1]

2- البعد السياسي: أن البعد السياسي هو العنصر الاساسي في الامن الوطني الذي يحدد كيفية تنظيم وادارة المرتكزات الاساسية لقوة الدولة على المستوى الداخلي والخارجي (اقليميا ودوليا)، ويستند من الداخل على تأكيد استقرار الدولة الداخلي وتوجية تنافس القوى السياسية فيما يتناسب ومصلحة الدولة في اطار الشرعية الدستورية، اما فيما يتعلق بالمستوى الخارجي فيؤكد على السياسة الخارجية للدولة ونجاحها في تامين متطلبات السيادة الوطنية وتجنب الخضوع للضغوطات الخارجية. وتكون مكوناته على مستوى السياسة الداخلية بمراقبة وتوجية وتحديد الاتجاهات والقيم والافكار المسيطرة على حياة السياسة في الدولة ، وكذلك السيطرة على تعدد الاحزاب السياسية وقوتها وتنظيمها وتعرف على اهدافها المعلنة واستنتاج الاهداف غير المعلنة من خلال تحليل السياسات السابقة والمتبعة واثرها على اسلوب صنع القرار وتقييد ذلك ضمن اطار عام وهو المصلحة الوطنية العليا[2]. اما مكوناته بالنسبة لمستوى السياسة الخارجية تتمثل بقدرة الجهاز الدبلوماسي وكفاءته في توظيف مصادر القوة في المحيط الدولي، اذ يتم في اطار هذا البعد توظيف بقية الابعاد في بناء علاقات دولية واقليمية بما يخدم الاهداف العليا للدولة. [3]

3- البعد العسكري: يعد من اكثر ابعاد الامن الوطني فاعلية الا ان تأثره المباشر بالبعد السياسي جعله يأتي بعده من حيث الاهمية في سلم ترتيب الاولويات ، اذ ان الدولة لا ينبغي ان تقدم الخيار العسكري في حسم المواقف الا بعد استنفاذ الوسائل السياسية , فانه أداة ردع ضرورية لحفظ امن الدولة من العدوان الخارجي ، وبالذات عند وجود اختلال في الوزن الجيوبولتيكي للدولة مما يستوجب اعداد القوات المسلحة بالقدر الذي يتناسب ومستوى التهديد الخارجي المحتمل فيساعد على بناء القدرات العسكرية التي تحفظ امن الدولة من عوامل التهديد العسكرية والامنية[4]. ومثال على القوة العسكرية الرادعة جهاز مكافحة الارهاب العراقي الذي يتبع تطبيقات وتقنيات واستراتيجيات تعتمد عليها الحكومة والقوات المسلحة وادارة

([1]) عباس حمزة الشمري، مصدر سابق ، ص 356.

([2]) Al-Shaqhaha, Fahd Muhammad, (2004), National Security A comprehensive view, the first edition of Naif Arab University for Security Sciences.p.36.

([3]) Ghali, Boutros, Issa, Mahmoud Khairy, (2010) Introduction to Politics, First Edition, Cairo, The Anglo-Egyptian Library.p.244.

([4]) عمر كامل حسن ، المتغيرات الجيوسياسية القادمة في العراق في ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي ، دار الخليج للصحافة والنشر ، الطبعة الاولى ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان ، 2019، ص 24.

وكالات الامن المختلفة لمنع ورد التهديدات الارهابية التي تقوم بها الجماعات الارهابية فعليا، او تنتسب اليها او تعلن مسؤوليتها عنها، ويشمل ذلك اكتشاف اعمال الارهابية المحتملة والرد الحاسم والقوي على مثل هذه الاعمال حيث تعطي لهذه القوات مهام البحث والتحري عن منظمات الارهابية وعن قيادتها وعناصرها والتعرف على المتعاونين معها وتتبع مراكز الخطط اللازمة لاعتراضها ومنع خططها المتطرفة. [1]

4- البعد الاقتصادي:

أن قيمة وحجم المورد الاقتصادي هو ما يعطي للدولة ثقلاً سياسياً على المستويين الاقليمي والعالمي، كما تدخل القوة الاقتصادية كوسيلة لبناء تنظيمات اقتصادية في اطار اقليمي او دولي ليحقق نتائج تدعم قوة الدولة على المستويين السياسي والاقتصادي، وفي ظل التحول الذي شهده الصراع العالمي من الصراع العسكري والايديولوجي الى الصراع الجيواقتصادي، باتت الدول تهتم بموضوعات النزاع والتنافس الاقتصادي لذا فهي تسعى الى تبني الاكتفاء الذاتي لضمان انتاج الحاجات الضرورية لضمان قوتها الذاتية، والتخلص من التبعية سواء في حالات السلم ام في حالات الاضطراب العالمي التي تعرقل التجارة وطرقها، فان الدول توازن بين استقلاليتها السياسية واهدافها بعيدة المدى لنمو اقتصادي، لان استقلاليتها وقوتها في المجتمع الدولي انما تحدده تركيبتها الاقتصادية، فالدولة عندما تكون قوية اقتصادياً يمكنها في ذلك الوقت ان تحول قوتها المسلحة الى ماكنة حرب فعالة في، في حين انها ستواجه صعوبات كبيرة اذا طبق العكس، ومثال ذلك الاتحاد السوفيتي الذي اخذ بالتطور العسكري على حساب التطور الاقتصادي مما ادى به بالنتيجة الى انهيار والتفكك. [2]

5- البعد الاجتماعي :

أن النقطة الاساسية في البعد الاجتماعي تتمثل باعداد الفرد والمجتمع من الناحية المعاشية الصحية الثقافية الأخلاقية، وبالشكل الذي يزيد من وحده المجتمع وتماسكه، وحتى يمكن تحقيق ذلك يجب البحث عن مقومات المجتمع وتحليلها والتخطيط لتنمية جوانب القوة فيها ومعالجة نقاط الضعف، اذ ان الهدف من دراسة هذا البعد هو ايجاد حالة استقرار للمجتمع وتماسك نسيجه مع توازن العوامل السكانية والاجتماعية لا سيما الميراث الحضاري والتقاليد

([1]) حسن سعد عبد الحميد ، دور الاجهزة الامنية العراقية في مكافحة الارهاب بعد عام 2003 ، وزارة الدفاع العراقية انموذجا ، مجلة اغتراب ، العدد 1 ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد ،2016 ، ص 88.

([2]) عباس حمزة الشمري، مصدر سابق ، ص 356.

والاطار الديني والثقافي للمجتمع على ان ياتي في اطار ما تقدمه الابعاد الاخرى من امكانيات للبعد الاجتماعي وكيفية استثمار عائد البعد لمساندة الابعاد الاخرى التي تشكل منظومة الامن الوطني.[1]

ثانياً : التحديات الاستراتيجية للامن الوطني العراقي Strategic challenges to Iraqi national security :

تعاني الدولة العراقية ومنظومة امنها الوطني العديد من التحديات الاستراتيجية التي تشكل عائق امام تحقيق الامن والاستقرار ، لا سيما وان المنظومة الامنية التي جرى بناءها بعد عام 2003 وفقا لمتطلبات انية في ظل غياب الرؤية الاستراتيجية الشاملة باتت اليوم تعاني من ترهل كبير على صعيد الاعداد والقيادة نتيجة لظروف سياسية وعسكرية ، وينطبق الحال على بقية قطاعات الدولة . ومن هنا فأن صناعة استراتيجية شاملة او فرعية للامن الوطني تتطلب تشخيصاً دقيق لاهم التحديات التي تواجهنا على المستوى المحلي او الاقليمي او الدولي ويمكن اجمالها بما يأتي:

1- التحديات الداخلية

تتمثل في الإرهاب الداخلي والخارجي، والجماعات المسلحة الخارجة عن نطاق القانون، فضلاً عن أزمة بناء الدولة العراقية وأزمة الهوية الوطنية، بالاضافة إن انتشار الفساد الإداري والمالي يشكل انعكاسات خطيرة على موارد الدولة وعلى على البنى التحتية للعراق، فضلاً عن ارتفاع نسبة البطالة إلى أكثر من (40٪)، يرافقه عجز في ميزانية الدولة التي تجاوز في عام 2019 الـ (23) مليار دولار[2]، ويمكن تقسيم التحديات الداخلية إلى تحديات أمنية وعسكرية، وتحديات اقتصادية، وتحديات اجتماعية.

أ- التحديات الأمنية والعسكرية

تعد التحديات الأمنية والعسكرية من أصعب انواع التحديات، حيث شكلت قوات الاحتلال بعد دخولها إلى العراق عام ٢٠٠٣ فوضى كبيرة، وأدت إلى خسارة آلاف من العراقيين ذلك لترتب تحدياً مباشراً لأمنه الوطني، فقد برزت ظاهرة الخطف والقتل، بالرغم من وجود حكومات عراقية متتابعة، ووجود قوات عسكرية وأجهزة أمنية، ولكن المخاطر الأمنية ظلت متواصلة إلى

([1]) عباس حمزة الشمري، مصدر سابق ، ص 357.

([2]) Marwan Salam Ali, Strategic Challenges of the Iraqi National Security According to The International Variables, Tikrit Journal For Political Science, p. 55, 2020 .

وقتنا هذا، فقد برز الإرهاب بشكل ملحوظ في العراق، كما إن الانتشار الكبير للقوات الأجنبية أدت إلى شعور المنطقة بالخطر والقلق، فإن أبرز التحديات التي واجهت العراق بعد عام 2003 متمثلة بالإرهاب والوجود العسكري الأمريكي، فكل هذا يؤثر بشكل كبير على الأمن الوطني العراقي، وأصرت الولايات المتحدة الامريكية من منطلق مشروعها في الشرق الأوسط عموما والعراق خصوصاً على رغبتها في احتلاله والاستمرار بتنمية الإرهاب وجذبه إلى العراق ،ولاسيما تنظيم القاعدة بعد الاحتلال من خلال نشر صورة الإرهاب وتعميمها وتوظيف هذه الصورة النمطية للإرهاب في العراق ،واعتبار كل مقاومة عراقية عمليات إرهابية تدار من الخارج ومرتبطة بزعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن ، لتعميم النموذج الأفغاني الجديد بوصفه نموذجاً لحرب عالمية على الإرهاب واعتبار إن كل بلد عربي هو امتداد طبيعي وعسكري له، وأن معيار الوطنية يتمثل بالتعاون مع المحتل الأجنبي ،ومعيار الخيانة للبلد تمثلت بمواجهة الاحتلال[1].

ب- التحديات الاقتصادية:

يعد الاقتصاد عصب الدولة ومن خلاله تنظم الدولة شؤونها وشؤون المجتمع، وأي خلل في الادارة الاقتصادية ينتج عنه تداعيات خطرة، كتنامي ظاهرة الفساد المالي وارتفاع نسب البطالة والفقر، وظاهرة غسيل الاموال الذي أثر بصورة كبيرة على المستويات الصحية والتعليمية ومنشئات البنية التحتية العراقية مما أدى الى محاذير أمنية تؤثر على الأمن الوطني العراقي، ومن هذه المحاذير زيادة الشريحة الاجتماعية الواقعة تحت الفقر والبطالة ، مما يترك أثاراً خطيرة على أمن العراق الوطني واستقراره المجتمعي، كما ان هناك علاقة وثيقة بين غسيل الأموال وحركات الإرهاب والتطور الحاصل للنشاطات الإجرامية بين افراد المجتمع، ولها دور اساس في عزوف الافراد عن القيام بالأنشطة المشروعة، الأمر الذي قد يؤدي إلى شيوع العنف والجريمة المنظمة، كما تسهم هذه الظاهرة في شيوع ظاهرة تحدي القانون والتمرد والاستهانة بالسلطة الشرعية وتدمير النظام القيمي والاخلاقي في المجتمع.

أما البطالة في العراق فقد انتجت بدورها مشاكل أخرى عديدة ومتنوعة من فقر واغتراب وهجرة واتساع لظاهرة الجريمة والإرهاب لذلك يمكننا القول بأن البطالة في العراق قد تكون من أهم العوامل الباعثة على الجريمة والانحراف، فالعاطلون عن العمل يعبرون عن احساسهم بظلم المجتمع لهم من خلال سيطرة مشاعر الاحباط وانعدام الثقة بأنفسهم، والذي من الممكن أن يتسبب إلى استفحال ظاهرة الإرهاب والاجرام والتفكك الأسري، إذ يلجأ بعض العاطلين إلى

([1]) هاشم ذنون ومحمد ميسر فتحي، الاستجابة الاستراتيجية وتحديات الأمن الوطني (استراتيجية الأمن الوطني العراقي أنموذجا)، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،عدد خاص، ص (167 – 170)، 2023.

العنف كحل لملىء الفراغ الذي يعيشونه، كما تساهم البطالة في الخروج على قوانين المجتمع وتهشيم القيم الاجتماعية[1].

ج- التحديات الاجتماعية:

من متطلبات استقرار الدولة أن تكون بيئتها الاجتماعية داعمة للدولة في تفعيل هويتها الوطنية، والتي تسهم في إدامة العقل الجمعي بعيدا عن التخندق في الهويات الفرعية، وهو امر بحد ذاته يصب في تعزيز الأمن الوطني لتلك الدول ويعتبر تحدي الهوية الوطنية من اهم تلك التحديات، إذ نجد أن المواطن العراقي في العموم وبعد عام ٢٠٠٣ اصبح فاقداً للثقة المتبادلة بينه وبين الدولة بنسبة ما، ويعيش بحالة اغتراب عنها، إذ ان الكثير من المواطنين العراقيين بدأوا ينظرون للسلطة على أنها مؤسسة للسياسيين وتعبر عن تطلعاتهم فقط، مما يجبره على البحث عن ملاذات امنية اخرى يجدها في الهويات الفرعية (القبلية والعشائرية والمذهبية) وعلى حساب الهوية الوطنية الجامعة لتصبح الهويات الفرعية كمقياس للعمل والانتماء والولاء، لا وبل كلغة حديث مسلم بها وبروح اقصائية تلغي وجود الأخر، ليصبح التعريف الشخصي سياسياً واجتماعياً ووظيفياً باسم القبيلة والعشيرة والقومية والمذهب وتأتي حالة التنافر و ثقافة عدم تقبل الأخر بين شرائح المجتمع كنوع من التحدي والذي هو نتاج ظروف شتى كالأعمال الإرهابية وتحميل مكون دون الأخر تداعيات ما جرى ويجري في العراق، كل هذه الأمور وغيرها تشكل تهديد حقيقي لمستقبل العراق في المنظور القريب والبعيد، يظهر لنا تحدي اجتماعي أخر في مجال التعليم والمتمثل في ازدياد ظاهرة الأمية في العراق التي أصبحت ظاهرة مهددة لكيان المجتمع العراقي في ظل تراجع في إداء السياسات العامة التعليمية واستمرار استهداف المدارس وخروج المئات منها عن المنظومة التعليمية، وهنا نجد أن الإرهاب كان حاضراً في تدمير المدارس واستهداف الجامعات وجعلها شبه خاوية في المناطق الخاضعة لسيطرته مما اوجد مبررات للأسر العراقية من منع ابنائها والعزوف عن الدراسة ولاسيما البنات، مما اجبر العديد منهن على ترك الدراسة، مما اسهم في تنامي ظاهرة التسول والمشردين في العراق ولاسيما الاطفال دون سن (15) سنة، ولعل هذا الوصف يعطي صورة دقيقة للوضع الحالي في العراق الذي يشهد تنامي لظاهرة أطفال الشوارع والمشردين الذين أجبروا على ترك دراستهم والانخراط في سوق العمل وفي ظل ظروف صعبة للغاية وبمناخ اجتماعي متأزم ، كما واسهمت في انتشار

(1) حسن سعد عبد الحميد وزيد حسن علي، التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي، الطائرات المسيرة أنموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد 83، ص (300- 303)، 2020.

الكثير من الظواهر الاجتماعية التي أضرت بالاستقرار المجتمعي للمجتمع العراقي وأهمها انتشار الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات[1].

3- التحديات الخارجية

وهي واحدة من أخطر التحديات التي يمكن أن تواجه الأمن الوطني في العراق، فإن العوامل الخارجية سواء كانت إقليمية أو دولية، فهي تجعل العراق يعيش حالة عدم استقرار حتى يضمن مصلحة دول الخارج، سواء كانت مصالح اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية[2]. يلعب موقع العراق الإقليمي دوراً فاعلاً في مجمل التغييرات التي طرأت على العراق، اذ منح الموقع الاستراتيجي للعراق من القوة قدر ما منحه من الضعف، فعلى الرغم من القدرات التي منحها الموقع، والكفيلة بجعله متحكماً في اقليمه، قادراً على المستوى الدولي الا انه في نفس الوقت جعله عرضة لأطماع الإمبراطوريات التوسعية، وعلى مر التاريخ، إن المشكلة الكبيرة التي تواجهها جهود بناء السلام في العراق تكمن في التداخل المعقد بين الصراع الاقليمي القائم بين السعودية وإيران من جهة ودخول الفاعل الدولي (الولايات المتحدة) كطرف رئيسي في هذا الصراع من جهة أخرى، وكمؤشر يدل على درجة التعقيد في الوضع العراقي بفعل هذا الصراع إن الانتصار على تنظيم (داعش) كان يفترض أن يؤسس لمرحلة جديدة من الاستقرار الداخلي وإعادة البناء، إلا أنه أدى إلى تصاعد في درجة الصراع الأميركي – الإيراني بفعل المخاوف الاقليمية من النفوذ الإيراني في مرحلة ما بعد داعش في العراق وسوريا، دون أن ننسى إن الولايات المتحدة نفسها باتت تنظر الى إيران في هذه المرحلة بعدها طرفاً رابحاً لأنها حسب وجهة نظرها، باتت الطرف الإقليمي الذي يمتلك وجوداً مادياً ونفوذاً سياسياً في مناطق الصراع التي يمتد من العراق الى سوريا ولبنان ومن غير الممكن أن تتأثر البيئة الداخلية بمجريات الصراع الاقليمي ما لم تتوافر متغيرات مساعدة مثل التشابك بين الداخلي والإقليمي في المتغيرات العرقية والطائفية، والفرق بينهما هو في منبع الصراع، و ضمن هذه النقطة يمكن رد مسببات الصراع الداخلي الى الصراع الاقليمي الذي يشتد بفعل التناقض بين إرادات أطراف محددة في التوجهات الاستراتيجية ومصالحهما المعلنة، وفي هذه الحالة تكون البيئة الداخلية أو ما تطلق عليه (مجتمع الصراع) أحد مناطق النفوذ التي يشتد حولها الصراع الاقليمي، أو بمعنى آخر يتم توظيف البيئة الداخلية كأحد أدوات الصراع التي تستهدف إضعاف الطرف الآخر، وهذه الحقيقة

(1) حسن عبد الحميد و زيد حسن علي، مصدر سابق، ص303 –304.

(2) Marwan Salam Ali,Previous reference, p. 55

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية

العدد 7

التي توحي بتأثير صراعات البيئة الاقليمية على الدولة الوطنية هو ما يطلق عليه بـ(لعنة الجوار)[1].

المبحث الثالث : الاستنتاجات والتوصيات :

اولاً: الاستنتاجات:

1- اهم العناصر الطبيعية المؤثرة في تحديد اهمية الدولة على الخريطة الجيوبوليتيكية الاستراتيجية يكون الموقع الجغرافي لما يؤدي دوراً في تحديد وزنها السياسي على المسرح الدولي والاقليمي اذا ما وفر لها المرونة التامة.

2- يكون حجم السكان ونموهم واحداً من اهم الخصائص الديموغرافية المؤثرة في قوة الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية، نظراً للعلاقة الوثيقة بين عدد السكان وبين الناتج القومي للدولة وقوتها العسكرية .

3- يعد الاقتصاد وما يحمله من تغيرات مؤثره في المجتمعات من الأسباب والدوافع المحركة لموجات التطرف.

4- ان العراق بأمس الحاجة الى استراتيجية لاسيما في ظل الاحداث السياسية في المحيطين الاقليمي والدولي التي تلقي بظلالها الى العراق بحكم حيوية الموقع الجغرافي الذي يتميز به مضافا الى عوامل اخرى اقتصادية وسياسية وامنية لاسيما صراع الاستراتيجيات الدولية وتقاطع مصالحها في منطقة هي الاغنى في مصادر الطاقة عالميا وفي ذات الوقت تعج بالتنوع القومي والديني والمذهبي.

5- ان تحديات (التهديدات) الامن الوطني العراقي غير محصورة ببعدها الامني – العسكري فان الحقائق الجيوبوليتيكية اضافت ابعادا معقدة ومتداخلة لبيئة التهديدات التي ينبغي التعامل معها في ان واحد ، من الخطأ تجزئة عناصرها والتعامل معها بمعزل عن بعضها البعض نظرا لتشابكها . وهذا يعني حتمية ربط الابعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بالبعد (الامني) بسبب ترابط التحديات الناجمة من هذه الابعاد مع بعضها البعض لذا يجب ان تؤخذ كلها كحزمة واحدة وليس بصورة انتقائية .

(1) مها قيس جابر، سياسات الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003، مجلة المعهد، العدد 7،ص 406، 2021.

المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية
العدد 7

6- تعاني الدولة العراقية ومنظومة امنها الوطني العديد من التحديات الاستراتيجية التي تشكل عائق امام تحقيق الامن والاستقرار ، لا سيما وان المنظومة الامنية التي جرى بناءها بعد عام 2003.

ثانياً: التوصيات:

1- لتعزيز الامن الوطني العراقي فعلى العراق ان يسعى بمختلف السبل لبناء استراتيجية شاملة لها قدرة على الاستجابة السريعة والمرنة للتحديات والتهديدات المستقبلية.

2- ان توحيد الرؤية السياسية لجميع الاطراف المشتركة في العملية السياسية .

3- ان موقع العراق المثالي ، فعلى الحكومة العراقية الاستفادة عبر القيام بالمشاريع الثنائية لربط بينته التحتية ، لكسب الوصول لحزام الطريق .

المصادر :

اولاً: المصادر العربية:

1- احمد عبد الكريم ، سيكولوجية الإرهاب الدافع والمواجهة ، الطبعة الاولى ، القاهرة، دار الإبداع للصحافة والنشر والتوزيع ، 2009.

2- جمهورية العراق، وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، المجموعة الاحصائية (2011-2012).

3- جواد صالح مهدي النعماني، تقييم جغرافية لاستراتيجية الامن القومي العراقي للعام 2007 – 2010، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة كربلاء ، 2015.

4- حسن سعد عبد الحميد ، دور الاجهزة الامنية العراقية في مكافحة الارهاب بعد عام 2003 ، وزارة الدفاع العراقية انموذجا ، مجلة اغتراب ، العدد 1 ، مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية ، بغداد، 2016 .

5- حسن سعد عبد الحميد وزيد حسن علي، التحديات الداخلية للأمن الوطني العراقي، الطائرات المسيرة أنموذجا، مجلة دراسات دولية، العدد 83، 2020.

6- حميدة عبد الحسين محمد الظالمي، تحليل جغرافي سياسي لعلاقات العراق مع دول الجوار العربي، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات، جامعة الكوفة، 2016.

7- خطاب صكار العاني، نوري خليل البرازي، جغرافية العراق ، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، مطبعة جامعة بغداد، 1979.

8- سوسن صبيح حمدان، المتغير السكاني واثره في قوة الدولة (العراق انموذجاً)، مجلة كلية التربية الأساسية، العدد 29، 2023.

9- شهد علي جعفر ، الابعاد الامنية للسدود المائية في العراق ، بحث منشور لعدد خاص لوقائع الندوة العلمية السنوية : الجغرافية والبيئة ، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 5، 2023.

10- عباس حمزة الشمري، الابعاد الجيوبوليتيكية للتداخل الاثني بين العراق ودول الجوار في ظل المتغيرات الجيوسياسية واثرها في الامن الوطني العراقي ، الطبعة الاولى ، موسسة دار الصادق الثقافية ، بغداد ، 2022.

11- عبد الرزاق عباس حسين ، الجغرافية السياسية، دار الحرية ، بغداد، 1977.

12- عمر كامل حسن ، المتغيرات الجيوسياسية القادمة في العراق في ضوء السلوك السياسي الخارجي والداخلي ، دار الخليج للصحافة والنشر ، الطبعة الاولى ، المملكة الاردنية الهاشمية ، عمان ، 2019.

13- فكرة نامق عبد الفتاح ، السياسة العراق الخارجية في المنطقة العربية (1953-1957) ، دار الحرية للطباعة والنشر ، بغداد ، 1987.

14- مروة سامي جودة، التحليل الجغرافي السياسي لمؤشرات قياس الدولة الهشة (دراسة تطبيقية على العراق)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية للعلوم الإنسانية، جامعة المثنى ، 2018.

15- مها قيس جابر، سياسات الأمن الوطني في العراق بعد عام 2003، مجلة المعهد، العدد 7، 2021.

16- هاشم ذنون ومحمد ميسر فتحي، الاستجابة الاستراتيجية وتحديات الأمن الوطني (استراتيجية الأمن الوطني العراقي أنموذجا)، مجلة تكريت للعلوم السياسية ،عدد خاص، 2023.

ثانياً: المصادر الانكليزية

17- Alexander ,Lewis, World political patterns ,second edition ,Rand Manly, Co. Chicago, London, 1963.

18- Al-Shaqhaha, Fahd Muhammad, (2004), National Security A comprehensive view, the first edition of Naif Arab University for Security Sciences.

19- Ghali, Boutros, Issa, Mahmoud Khairy, (2010) Introduction to Politics, First Edition, Cairo, The Anglo-Egyptian Library.

20- Marwan Salam Ali, Strategic Challenges of the Iraqi National Security According to The International Variables, Tikrit Journal For Political Science, 2020.

21- http://www.alalam.ir/site